الجلسة السادسة والثلاثون بعد المئتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 25 ربيع الثاني 1422 (2001/07/17)
- **الرئاسة** : السيد المصطفى عكاشه رئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : 25 دقيقة ابتداء من الساعة السادسة و25 دقيقة مساء.
- **جدول الأعمال** :

- الخطاب الخنامي،

- برقية مرفوعة إلى جلالة الملك،

❖❖❖

السيد المصطفى عكاشه رئيس مجلس المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

السيد رئيس مجلس الشيوخ الموريتاني وأعضاء الوفد الأكارم،

طبقا لمقتضيات الدستور يختتم مجلس المستشارين خلال هذه الجلسة أعمال الدورة الثانية من السنة التشريعية الرابعة.

ويسعدني، قبل أن أستعرض معكم حصيلة أعمالنا والآفاق المستقبلية، أن أعبر بإسمكم جميعا عن ترحيبنا الخاص بضيف المجلس السيد بوبو فاربا، رئيس مجلس الشيوخ الموريتاني وأعضاء الوفد المرافق له ، مغتنمين مناسبة حضور سيادته جلسة الاختتام لنشيد بما الت اليه علاقات الأخوة والتعاون بين مؤسستينا وبين شعبينا الشقيقين، وماتحمله هذه العلاقات من مؤشرات واعدة ودلالات عميقة تسير في اتجاه الدفع بها نحو الأفضل وعلى كافة المستويات.

فمن خلالكم، سيادة الرئيس، نتوجه إلى الشعب الموريتاني الشقيق بعبارات المحبة والأخوة، مؤكدين لكم عزمنا الأكيد على تقوية أواصر التعاون، على النحو الذي يؤسس لخلق فضاء تعاون ثنائي نموذجي يستفيد من كافة أوجه التقارب بين بلدينا ويستثمرها في خدمة شعوب اتحاد مغربنا العربي، هذا الاتحاد الذي نتطلع إلى تفعيله وتسخير طاقة شعوبه لبناء مستقبل مفعم بالتفاؤل والعيش الرغيد لأبنائه.

حضرات السيدة والسادة المستشارون،

يواصل مجلس المستشارين رسالته الوطنية والدستورية بالعزم والإرادة اللازمة لتحقيق نجاعة أكبر في عملنا التشريعي، وليس من قبيل الصدف أن يكون اختيار المغرب لنظام الثنائية البرلمانية منهجا جديدا في عملنا المؤسساتي. بل إنه إفراز طبيعي لتطور النهج الديمقراطي ببلادنا، فمجلس المستشارين اليوم يساهم من خلال تنوع مصادر تكوينه في مراقبة العمل الحكومي، وإثراء رصيدنا التشريعي، كما يشكل واجهة أخرى تضطلع بمقاربات جديدة في ديبلوماسيتنا البرلمانية وفي مختلف القطاعات التي تتيحها مجالات اختصاصه.

وإننا سعداء بهذه المناسبة، أن يكون الدور الذي يضطلع به هذا المجلس قد ساهم إلى حد كبير في إفساح المجال لشرائح اجتماعية مختلفة للتعبير عن مواقفها. ولاعجب أن يتنامى الإهتمام بدور المجالس المماثلة لمجلسنا في كل أنحاء العالم، على المستوى الديمقراطي كإحدى أبرز سماته، وعلى المستوى الوظيفي بصفته نخبة متمرسة في الشأن المحلي والجهوي والمهني والاجتماعي. ويشكل مجلسنا نموذجا فريدا في هذا الباب جديرا بالإقتداء.

فهذه مجالس الشيوخ بأوربا تلتئم في إطار منتديات منتظمة، وهذه مجالس الشيوخ المماثلة لها في إفريقيا والعالم العربي تعقد أول اجتماع في نواكشوط، بعد أن كانت فرنسا على موعد خلال شهر مارس 2000 مع أكبر تجمع للمجالس الثانية.

وأستطيع أن أؤكد بأن النقاش الدائر اليوم هو من الأهمية الكبرى التي تضيف إلى الثقافة البرلمانية نوقا وعمقا جديدين نتمنى أن نفتح نوافذه في الساحة الوطنية، ليكون تقييمنا لهذه التجربة المغربية الواعدة أكثر إنصافا للتاريخ ولحياتنا الدستورية والسياسية بصفة خاصة.

فلندع الحوار الاستعجالي الذي يقتصر على التحليل التبسيطي حول «ما يجب أو لايجب أن يكون»، ولنخض في مسار هذه التجربة وآفاقها ومدى فعاليتها، وإلى أي حد يمكن أن تسهم في تنوع مصادر النقاش والرأي والتحليل، وفي توازن السلط وتعميق اللامركزية وإغناء صرحنا الديمقراطي الذي يرعاه بإقتدار جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وإن بلادنا، وهي تنهج سبيل الديمقراطية لابد وأن تربح الرهان، وليس أعظم من الديمقراطية في عالم اليوم سلاحا لكسب الرهان في ساحة المنافسة. فبلادنا ولله الحمد استطاعت بفضل قيادة ملك ديمقراطي متفتح على الحداثة، مفعم بالقيم المثلى والأخلاق والإسلامية النبيلة، استطاعت أن تجتاز المراحل الصعبة متحدية بنجاح الأعباء المتصلة بظروف الجفاف وتصاعد تكاليف الطاقة ومناورات الخصوم الكائدين لوحدتنا الترابية.

إن مغرب اليوم ماض بخطى ثابتة نحو بناء المستقبل، غير عابئ بالأفكار المتشائمة التي لن تنال، مهما بلغت حدتها، ينعم به المواطنين من حرية في التعبير عن حاجياتهم ومطامحهم بإدراك سليم لإبعاد المسؤولية وضمن اختيارات البلاد الأساسية وواجب الوفاء لمقدساتها.

إذا كانت الحصيلة التشريعية في أهم ما يميز أعمال المجلس في اختتام كل دورة، فإننا نستطيع أن نؤكد أهمية الجوانب التي تناولها المجلس في نطاق التشريع الذي أقره حيث هم مختلف الجوانب من حياتنا.

فعن الجانب القضائي: صادق المجلس على المشروع المتعلق بالتراجمة لدى المحاكم في أفق وضع تصور متكامل حول نشاط هذه الفئة من مساعدي القضاء، كما صادق على المشروع المتعلق بالخبراء القضائيين ومقترح يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

وعن الجانب الاجتماعي: أقر مجلسنا عدة نصوص تتعلق بإحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، والمراكز الإستشفائية والتعليم العتيق، وآخر بإحداث المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

أما عن الجانب المالي والرقابي: فقد أقر المجلس عدة نصوص همت تصفية ميزانيتي سنة 93 و94، وتنظيم الصندوق المغربي للتقاعد، ومسؤولية الآمرين بالصرف، والمشروع المتعلق بالبريد والمواصلات، ومدونة المحاكم المالية التي استغرقت دراستها داخل لجنة العدل والتشريع عدة اجتماعات أسفرت عن قبول ما يقرب مائة وثلاثين تعديلا همت مختلف مواد هذا المشروع الهام الذي يندرج في إطار تخليق الحياة العامة.

وعن الجانب الفلاحي: تمت المصادقة على المشروع المتعلق بمراقبة مبيدات الآفات الزراعية وتنظيم الإتجار فيها.

كما شمل التشريع جوانب أخرى تتعلق بالملاءمة الدستورية لبعض القوانين التنظيمية الخاصة بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق، إضافة إلى قوانين تمس الجوانب التنظيمية لبعض المؤسسات العمومية كالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، ومدة انتداب أعضاء المجلس الوطني والمجالس الجهوية لهيئة الأطباء الوطنية، إضافة إلى المشروع المتعلق بمزاولة الطب، واتفاقيات بين بلادنا ومجموعة دول الكارايبي، وكرواتيا، بالإضافة إلى مشروع القانون المتعلق بالحالة المدنية.

إنه رصيد تشريعي على قدر كبير من الأهمية خاصة إذا علمنا مدى الجهد المركز الذي بذله السادة المستشارون في تعميق الدراسة والنقاش واقتراح التعديلات الجوهرية التي طالت العديد من النصوص السالفة الذكر حيث تقدمت الفرق النيابية بالعديد من إقتراحات التعديلات تم قبول البعض منها، وهي تعديلات تعكس بحق

الخبرة والكفاءة العالية والواقعية المستمدة من تمرس أعضاء هذا المجلس في مختلف جوانب الحياة الوطنية.

وإنني لأدعو بالمناسبة، وفي أفق الانفتاح الذي تتطلع إليه مؤسستنا، أن يكون لهذا الرصيد التشريعي امتداد تعريفي على نطاق أوسع، من خلال تنظيم حلقات دراسية حول العديد من القوانين التي يهم تطبيقها شرائح اجتماعية متنوعة، ليكون الملزمون على وعي شامل بمختلف الحقوق والواجبات.

ويسعدنا جميعا أن نسجل خلال هذه الدورة إقرار المجلس لمواد الملاءمة للنظامين الداخليين لمجلسي البرلمان التي دعا إليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وعيا منه حفظه الله بأهمية التنسيق بين المجلسين وضبط الآليات الكفيلة بإعطاء الثنائية البرلمانية صيغتها المثلى في التعاون والتكامل والإنسجام بين مجلسين لبرلمان واحد. وإنني لأنوه بهذه المناسبة بالجهود الموفقة والنتائج الإيجابية، التي أسفرت عنها أعمال اللجنة المشتركة بين المجلسين، والتي ساهمت فيها نخبة متمرسة عن مجلسنا سخرت كل طاقتها لصياغة مواد قانونية ستفسح بدون شك المجال لعمل برلماني أوسع يستجيب لشروط نظام الثنائية البرلمانية في أبعادها المختلفة.

ونأمل أن يدشن هذا العمل الإيجابي الهام، حلقة جديدة في تضافر جهود المجلسين وتعاونهما وذلك من خلال فتح أوراش للعمل المشترك وتوسيع فضاءات الحوار بين المجلسين، كفيل بتعميق دور المؤسسة البرلمانية في حياتنا الوطنية وتشييد موقعها اللائق بها ضمن المؤسسات الدستورية وفي نفوس المواطنين.

وبموازاة مع ذلك عقدت اللجن الدائمة اجتماعات مواكبة لعملها التشريعي لتعميق الحوار حول العديد من القضايا الوطنية، حيث عقدت لجنة الخارجية اجتماعا مطولا تدارست خلاله آخر مستجدات قضيتنا الوطنية على إثر صدرو التقرير الأخير للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة. فيما تدارست لجان المالية والفلاحة والداخلية مواضيع تتعلق بالمهندسين المعماريين وآثار الجفاف وظاهرة انتشار الجريمة... كما قامت لجنة المالية بزيادة مرافق شركة الخطوط الملكية المغربية.

وعن مراقبة العمل الحكومي الأسبوعي يمكن أن نسجل العدد الوافر للأسئلة الشفهية والكتابية التي تمت الإجابة عنها خلال هذه الدورة حيث شهدت رحاب هذا المجلس ما يقرب من مائة وخمسين سؤالا شفهيا تمت الإجابة عنها، وهمت مختلف القطاعات الوزارية، كما أجابت الحكومة عن مائة وتسعة وعشرين سؤالا كتابيا.

إن هذا العدد الوافر يسجل مدى الحركية التي يشهدها جانب المراقبة في عملنا البرلماني، ومدى الحرص الذي توليه الفرق النيابية للتتبع والمساءلة، حيث شكلت أبرز القضايا التي عرفتها بلادنا خلال هذه الدورة موضوعا لأسئلة إما آنية أو عادية أو كتابية.

كما كانت تتصدر جلساتنا مواضيع الإحاطة التي ازداد الإقبال عليها بشكل ملحوظ.

السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارون،

السيد رئيس مجلس الشيوخ الموريتاني والوفد المرافق له.

لقد شكلت الدبلوماسية البرلمانية إحدى أهم حلقات عملنا خلال هذه الدورة، هذه الدبلوماسية التي نشطت وتنوعت اتجاهاتها ومواقع تدخلها بفضل ما أصبح يميز عالم اليوم من تداخل وتشابك بين القضايا الوطنية وامتداداتها الدولية، وهو ما حتم علينا أن نتهيئ أكثر للانخراط الإيجابي في هذا البعد الدولي، وأن نساهم بآرائنا حول المشاكل المطروحة وتقديم الحلول الممكنة لها.

وأهم ما ميز هذا النشاط الذي قام به المجلس في هذا المجال، التئامه في جلسة خاصة عبرت خلالها مختلف مكونات هذا المجلس عن استنكارها للوحشية، التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وما لحق الأماكن المقدسة بها من إعتداء وتدنيس، وما تعرض له لبنان الشقيق من انتهاك لوحدة ترابه وضرب للقوات السورية المرابطة به. وقد أدان المجلس من خلال البيان الصادر عنه سياسة إسرائيل التي ترفض كل المبادرات والمساعي الرامية إلى تحقيق سلم عادل ودائم بمنطقة الشرق الأوسط.

وبخصوص اتصالات المجلس الخارجية كانت لنا لقاءات مع العديد من الشخصيات السياسية على أعلى مستوى، حيث تشرفت بلقاء فخامة الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية السورية والرئيس السينغالي السيد عبد الله، اللذين كانا قد حلا ضيفين على جلالة الملك محمد السادس حفظه الله. كما استقبل المجلس وفدا عن الصين الشعبية وغينيا الاستوائية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة البلجيكية والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأعضاء من البرلمان الأوربي وبوركينا فاصو وهنغاريا وتركيا والبرتغال واليابان وفرنسا.

كما نظم المجلس بتعاون مع المركز الدولي الديمقراطي الأمريكي ندوتين حول مواضيع تهم نظم الاقتراع ودور مؤسسة اللجان البرلمانية في العمل التشريعي.

وبموازاة مع ذلك شارك المجلس في عدة ملتقيات دولية، في آسيا وأوربا وأمريكا الشمالية والجنوبية، كما ساهم في ملتقيات برلمانية عربية في أبو ظبي وصنعاء والجزائر.

وقد تصدرت اهتمامات مجلسنا في كل اللقاءات التي جمعتنا مع الوفود الأجنبية وفي المنتديات والمنظمات البرلمانية قضية وحدتنا الترابية، باعتبارها عنوان الوجود المغربي عبر التاريخ في وحدته الترابية، وفي وحدة تعاقد البيعة، وفي وحدة البلاد.

وقد جاء قرار مجلس الأمن الأخير، الذي جسد مغربية الصحراء، ليترجم المأزق الذي عرفه مسلسل التسوية الأممي بسبب العراقيل، التي بها مرتزقة البوليزاريو لمنع عدد من المواطنين الصحراويين من التسجيل في لوائح الاستفتاء.

وعلى مستوى آخر من العمل، شكل مجلسنا الشطر المتعلق به في الشعبة المغربية لمجلس الشورى المغاربي بتعاون مع مجلس النواب، إيمانا منه بأهمية بناء المغرب كخيار استراتيجي على أسس صلبة، ووعيا منه بالتحديات التي تواجه الدول وهي متفرقة في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى.

ويستعد مجلس المستشارين خلال الشهور القليلة القادمة لاحتضان ثلاث تظاهرات برلمانية على قدر كبير من الأهمية كالمنتدى البرلماني الدولي حول السكن الذي سيعرف مشاركة أربعة وعشرين دولة إفريقية، ومؤتمر مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة لها في إفريقيا والعالم العربي إضافة إلى استضافة ورعاية تظاهرة اقتصادية كبرى مع الفاعلين الاقتصاديين اليابانيين.

السيدة والسادة المستشارون،

ينتظرنا مجال فسيح للعمل والمثابرة، يستدعي منا جميعا أن نعبئ طاقاتنا وجهودنا بالمزيد من التماسك والإلتحام لمواجهة تحديات الحاضر وبناء المستقبل، فمؤسستنا لازالت في بداية الطريق، وعلينا نحن جميعا تقع مسؤولية مرحلة التأسيس لها وترسيخ موقعها وتألق صورتها في الحركية العامة والشاملة التي تعرفها بلادنا في مختلف المجالات.

ويسرني قبل أن أختم كلمتي هاته أن أتوجه بالشكر والثناء والتقدير للسادة أعضاء المكتب الذي بذلوا جهودا متواصلة في تنظيم أعمال المجلس وضبط نشاطاته كما أتوجه أيضا إلى السادة رؤساء الفرق والسادة رؤساء اللجن على الفعالية والأهمية التي اتسمت بها أعمالهم ومواقفهم وإلى كافة السادة المستشارين المحترمين.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء حكومة الجلالة، وفي مقدمتهم السيد الوزير الأول على روح التعاون التي ميزت علاقتنا بالسلطة التنفيذية.

كما أشكر السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان على حسن التنسيق الذي قام به بين المؤسسة البرلمانية والحكومة وبين المجلسين الشيء الذي لم يكن في الكثير من الأحيان سهلا ولايسيرا.

كما أتقدم بالشكر إلى وسائل الإعلام الوطنية على مواكبتها لأشغال مجلسنا وإسهامها في تبليغ الرأي العام الوطني.

كما أنوه بجهازنا الإداري على روح المثابرة والمسؤولية في أداء الواجب.

وفقنا الله إلى المزيد من البذل والعطاء لخدمة هذا الوطن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده .

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة نص البرقية المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة نصره الله.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين،

مولاي صاحب الجلالة،

يسعد رئيس وأعضاء مجلس المستشارين أن يغتنموا مناسبة اختتام الدورة التشريعية الثانية بأن يرفعوا إلى سامي مقامكم أخلص عبارات الوفاء لشخصكم والولاء لعرشكم داعين الله جلت قدرته أن يحقق أمانيكم ويكلل بالخير العميم مساعيكم.

وإن مجلس المستشارين، وهو يختتم دورته هاته، ليسجل بكل اعتزاز الحصيلة التشريعية التي ناهزت أربعة وعشرين قانونا شملت مختلف الميادين والمجالات، عاكسة بذلك مدى الحركية التي تعرفها بلادنا بقيادتكم على مستوى الإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية.

كما يعتز المجلس بسن توجيهاتكم عند افتتاح الدروة التشريعية للبرلمان بأن أشرتم حفظكم الله إلى ضرورة ملاءمة النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان. هذه الملاءمة التي أردتم من خلالها، يا مولاي، عقلنة العمل البرلماني على مستوى المناقشة والدرس والتحليل وعلى مستوى تدبير الزمن المخصص لها، وكان من ثمار هذه الإشارة المولوية السامية أن تمكنت لجنة مشتركة بين المجلسين من صياغة مواد هذه الملاءمة على النحو الذي يرقى إلى ما تطمحون إليه جلالتكم من عمل برلماني جاد يتوخى المصلحة العليا للوطن والمواطنين.

واستلهاما من اختياراتكم الموفقة على الصعيد الخارجي، وإسهاما من مجلس المستشارين ضمن الأسلوب الرصين الذي تنهجونه باقتدار على صعيد المغرب العربي والمجموعة العربية والأوربية والدولية، سجل حصيلة هامة على مستوى اتصالاته الخارجية بوضع استراتيجية تتوخى المصلحة الوطنية العليا ودعم القضايا الإنسانية العادلة وفي مقدمتها قضية فلسطين، إضافة إلى مبادرات اقتصادية نابعة من اهتمامات المجلس وتوجهاته.

وإن المجلس يا مولاي، ليعتز أيما اعتزاز بما تحقق في عهدكم الزاهر من عظيم المنجزات في مجالات حقوق الإنسان، وإشاعة روح التضامن والتكافل بين أبناء شعبكم الوفي وعلى مستوى الإصلاحات العميقة التي همت المجالات الفلاحية والاقتصادية والمالية.

ويغتنم المجلس هذه المناسبة ليعرب لكم يا مولاي عن تجنده الدائم وراء جلالتكم من أجل إنهاء وطي

موضوع ملف الوحدة الترابية الذي أضفتم إليه، بعد والدكم المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، من جهودكم وحكمتكم ما أهله ليكون موضوع إجماع الأسرة الدولية بإقرارها بمغربية الصحراء العزيزة.

أبقاكم الله يا مولاي حصنا لشعبكم الوفي، وأقر عينكم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الكريمة، إنه سميع مجيب وبالإجابة قدير والسلام التام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

وحرر بالرباط يوم الثلاثاء 26 ربيع الثاني 1422 الموافق لـ 17 يوليوز 2001

خديم الأعتاب الشريفة،

مصطفى عكاشه،

رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الجلسة،

حضرات السادة،

بعد تلاوة البرقية الموجهة إلى صاحب الجلالة نصره الله، أريد مرة أخرى باسمكم جميعا أن أشكر السيد رئيس مجلس الشيوخ الموريتاني والوفد المرافق له على حضوره في هذه الجلسة الختامية.

شكرا لكم جميعا ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين